لورثة السيد وان لم يمت السيد عند تمامها خدم العبد سنة خصصا
باجرة مدة معلومة يوما او جمعة او شهرا ووقعت اجرة المدة
التي خدمها من السنة الثانية عند الامين ثم دفع الامين للسيد
من اجرة السنة الاولى الموقوفة عنده خراج زمن قدرها اي الزمن
الذي يمضي من السنة الثانية ان عمل فيه بل ولو لم يخدم فيه
العبد لانه اداته على نفسه ووقف بدله اي الحاصل من الخراج
من خراج العام الثاني عند الامين وهكذا فيكون عند الامين
خراج سنة تامة وسواء كان الخراج في العام الثاني قدر الخراج في العام
الاول او لا ثم اذا مات السيد اعتبرت الحكمة البينة للسيد في غلته
في جميع السنة او بعضها فان تحققت عتق العبد من راس المال
واخذ جميع الموقوف وحوسب بنفقته فيها واعتبر المرض
للسيد في جميع السنة فان تحقق عتق العبد من الثلث ولا
شيء له من الموقوف قال في المختصر وانت حر قبل موتي
بسنة اذا كان السيد مليا لم يوقف فاذا مات نظر فان صح اتبع
بالخدمة وعتق من راس المال قال الخرشي يعني ان من قال
لعبده انت حر قبل موتي بسنة او شهر او اكثر من ذلك فاذا كان
السيد مليا حين قوله لعبده لم يوقف شيء من خدمته واذا
مات السيد بعد ذلك فانه ينظر الى حاله قبل موته بسنة
فان كان صحيحا في اول السنة ولو مرض بعد ذلك فان العبد
يتبع تركة سيده باجرة خدمته في تلك السنة لانه قد تبين انه
كان حرا من اولها فهو مالك لاجرته من اولها ويعتق من راس المال
لانه قد تبين انه كان اعتقه في الصحة ولا يضر ما احدثه
سيده من الدين في تلك السنة فلو قال انت حر قبل موتي بسنة
فهو حر من الآن لانه لا يعلم الاجل تحقيقا ولا خدمة له
لانه يحتمل حريته فيلزم استخدام الحر ونقل بعض انه يكون

معتقا

معتقا الاجل فله حكمه ص والا فمن الثلث ولم يتبع ش اي والا
بان كان السيد مريضا في اول السنة اي واستمر مرضه للموت فان
العبد يعتق من الثلث لانه يتبين انه اعتقه في المرض ولا
يتبع تركة سيده بشيء من عوض خدمته لان القاعدة ان كل
من اعتق من الثلث تكون غلته لسيده لان النظر فيه بالموت
انما يكون بعد الموت ص وان كان عبد علي وقف خراج سنة ثم يعطى
السيد ما وقف ما خدم نظيره ش اي وان كان السيد غير ملي
حتى قوله لعبده ما مر فانه يوقف خدمة العبد مدة سنة كاملة
على يد عدل باذن الحاكم لا على يد السيد ولا العبد فاذا خدم العبد
في السنة الثانية مدة شهر مثلا فانه يدفع للسيد من القدر
الموقوف وهو اجرة السنة الاولى نظير القدر الذي خدمه العبد
في السنة الثانية اما يوما فيوما او جمعة فجمعة واما شهرا
فشهرا الخيار للسيد اي النافع منهما كان كل يوم من السنة الثانية
يوما من السنة الاولى فالاول من كل منهما وهو
حر في الثانية والثالثة والرابعة والخامسة الى ان يموت السيد
قال العدوي قوله فان كان صحيحا اي في اول السنة اذ لا معلوم له
بل وكذلك لو كان صحيحا وسطها او اخرها الا ان الصحة البينة تقطع
حكم المرض سواء كان في اول السنة او اخرها الا ما بأتي المراد به
مرض جميع السنة قوله ولا يغرم اذ لا يخفى ان الورثة تتبعه
بقيمة النفقة عليه سنة وانظر اذا زادت على خدمته هل
يسقط الزايد او تتبعه الورثة به كما يتبع هو بخدمة سنة قوله
لانه لا يعلم الاجل تحقيقا لما يخفى ان هذا التعليل موجود في
صورة المتن فالاظهر ما نقله البعض المشار اليه بقوله ونقل
بعضهم اذ قوله فله حكمه اي من انه يخدم لذلك الاجل المجهول
ولا يجوز وطوه ان كانت امة فعليه تقدير ان يسمح حيا ستين
بعد قول السيد ما ذكر فانه يرجع على السيد باجرة السنة الثانية